

معوقات تشكل المجتمع الجزائري

مقاربة سوسيو - سياسية

أ.الجمعي النوي

جامعة فرحات عباس - سطيف -

Résumé:

L'article étudie la problématique récente du concept société civile en Algérie qui a émergé après les événement d'octobre 1988, d'où on a assisté à un extraordinaire foisonnement d'associations et d'organisations en tous genres (politique socio-caritatives, syndicales...)

C'est pourquoi un débat scientifique s'avère indispensable pour clarifier quelques aspects qui restent posée.

Est-ce — que par l'existence d'un mouvement associatif on peut affirmer empiriquement l'émergence et la formation d'une société civile réelle ? Mon propos ici, est d'esquisser à grands traits un nombre d'éléments qui influent sur les ambivalences des usages politiques de la notion de société civile ainsi que sur son ordre opératoire; à la lumière des questions lié à son sujet: la crise sociale et le processus démocratique et son corollaire avec les problématique inspiré de la transitologie (relation état — société; la politique et la société.

ملخص:

يتناول هذا المقال إشكالية مفهوم المجتمع المدني الذي ظهر بعد أحداث أكتوبر 1988. حيث لاحظنا ظهور سريع لجميع أنواع الجمعيات؟ مما يستدعي أن نقف وقفة علمية لتوضيح بعض المظاهر.

هل بوجود الحركة الجمعوية نستطيع القول إن هناك بداية لتكوين حقيقي لمجتمع مدني. الهدف من هذا المقال هو تسليط الضوء على بعض العناصر التي تؤثر على التناقضات في الاستعمال السياسي لمفهوم المجتمع المدني، الأزمة الاجتماعية والسيروية الديمقراطية وعلاقتها، إشكالية علاقة الدولة والمجتمع.

مقدمة

يشغل مفهوم المجتمع المدني حيزا هاما في التراث النظري والفكري كما يحتل ذات المكانة في الخطاب السياسي والاجتماعي ويعد من المفاهيم التي نالت رواجاً واسعاً على غرار الموضوعات والمفاهيم كالعولمة والحكم الرشيد والتحول الديمقراطي واقتصاد السوق...

ويرجع الباحثون هذا الاهتمام المتزايد بموضوع المجتمع المدني في الآونة الأخيرة لكونه أحد الأدوات النظرية والمنهجية لاستقراء وتوصيف تركيبية الواقع السياسي الاجتماعي وتجسدهاته المختلفة في العلاقة القائمة أو المحتملة بين الفرد - المجتمع - الدولة.

ظهر مفهوم المجتمع المدني في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وأثار سجالاتاً فكرية بين المدرسة الليبرالية والماركسية حول أدائته ووظائفه في رسم العلاقة بين الدولة و المجتمع حتى أضحي مفهوم المجتمع ملازماً لمفهوم الدولة وأحياناً مقابلاً لها. ليختفي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم يتجدد التعاطي معه إلا بعد الحرب العالمية الأولى في ضوء انتشار الشيوعية وذلك بقصد التفكير في خصوصيتها. ليمرّز بشكل مكثف بدءاً من السبعينيات بعد انكماش أدوار دولة عناية الحق الإلهي - l'état providence - عما خصصه من رفاه اجتماعي وتنظيم للمجتمع.

أما في الجزائر فالمفهوم قد برز خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات إثر التطورات السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري جراء أحداث أكتوبر 1988 وما تلتها من إصلاحات إرادوية للسلطة سمحت ببروز قوى سياسة جديدة، تفاعلت مع مفهوم الدولة بوصفه أحد آليات التغيير والتفكير في آن واحد في ظروف التحول الديمقراطي.

ولا يزال موضوع المجتمع المدني تتجاذبه مختلف القوى السياسية على اختلاف مرجعياتها الفكرية والإيديولوجية، وتموقعاتها السياسية كما تستعمله السلطة ووسائل الإعلام المفرنسة والمعرّبة ليصبح أكثر تداولاً بين الفئات الاجتماعية على اختلاف درجات تراتبهم الاجتماعي (Hiérarchisation sociale). ولما كان ذلك كذلك، حق القول على أن مفهوم المجتمع المدني "المفهوم الشبح" وفق مقولة جزيرة lo-chness

Tel un monstre tout le monde en parle et personne ne sait à quoi ça " : ressemble on y trouve des déçus de la politique mais pas seulement..."⁽¹⁾

في ضوء ما يطرحه المجتمع المدني من نقاشات فكرية وسياسية تصبح جملة من التساؤلات ذات مشروعية علمية تستوقفنا للإجابة عنها ولعل من أهمها: لماذا ظهر هذا المفهوم في الخطاب السياسي والأكاديمي مع بداية الثمانينيات؟ وهل بمجرد امتلاك حركة جمعوية نسلم بوجود وقيام مجتمع مدني في الجزائر وهل بالنظر للظروف التي تميز المشهد السياسي والاقتصادي والواقع الاجتماعي يمكن استنبات مجتمع مدني في بيئة كالمجتمع الجزائري؟.

للإجابة عن هذه الإشكالات وجب منهجياً تتبع المفهوم تاريخياً في ضوء ما أثارته مختلف الاتجاهات التنظيرية التي حاولت رصد مكوناته وخصوصياته وتحديد الرهانات الحقيقة للمفهوم من حيث دلالاته واستعمالاته المختلفة في بيئة مغايرة عن البيئة التي ظهر فيها وذلك باعتماد المقاربة المقارنة، ليس كهدف بحثي محض بل اعتمادها كاستشارة منهجية تمكن من رصد أهم العوامل لاستنباته والوقوف على المعوقات التي تؤكد امبريقاً عسر تشكله في المجمع الجزائري.

أولاً: اتجاهات التنظير وإشكالية مفهوم المجتمع المدني:

تكشف اتجاهات التنظير عموماً جملة من الالتباسات تؤثر على التصورات التنظيرية والمنهجية المبناة حول المواضيع المراد دراستها، والمفاهيم التي تسعى لتحديد أطرها المعرفية وضبطها، هذه الالتباسات تزداد صعوبة عند تعطيها مع موضوعات ومفاهيم تعد نقاط تقاطع للعديد من التخصصات الأكاديمية والعلمية.

ولما كان موضوع المجتمع المدني يندرج ضمن الظواهر السياسية وهو ذو بعد سوسيولوجي أيضاً، على اعتبار أنه أحد أهم الموضوعات الاجتماعية التي ترتبط بكنه العلاقات الاجتماعية - الفرد، المجتمع، الدولة - وكذا مختلف المؤسسات الاجتماعية - يأخذ المفهوم في صورة أخرى بعداً تاريخياً يرتبط بالتطور السياسي والاجتماعي وبدرجات التقدم والتخلف للمجتمعات، كما تتناوله الأنثروبولوجيا كأحد التخصصات التي تهدف إلى دراسة واستقصاء التركيبة الاجتماعية والثقافية على اعتبار أن كل الظواهر لها أبعاد ثقافية تتحكم فيها وتؤثر لاحقاً على الشكل الذي تتخذه البنى الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

إن المحاولات التنظيرية تنسب عادة لطبيعة التخصصات والمقاربات البحثية كالتصريح بأنها سوسيولوجية أو سياسية أو أنثروبولوجية غير أن مثل هذا الإجراء غالباً ما يعتمد كمبرر للتحكم المنهجي في الموضوع متناسية طبيعة الموضوعات التي تقتضي مقاربات متعددة الأوجه. لا سيما إذا كان الموضوع تتجلى مظهراته لتجعل منه فعلاً موضوعاً سوسيولوجياً وسياسياً و أنثروبولوجياً...

وطالما إن موضوع المجتمع المدني يتخذ هذه المواصفات المسلم بها من قبل الباحثين صراحة أو ضمناً، ولتفادي الوقوع في الرؤية العلم اجتماعية sociologisme * التي ترهن زوايا بحثية قد تساعد في إثراء الموضوع.

تم اختيار نماذج للتعريفات حول مفهوم المجتمع المدني بالاحتكام إلى جملة من المرتكزات النظرية تستشف كإجماع في ضوء ما يمدنا به التراث النظري حول الموضوع ويمكن حصرها في الاتجاهات التالية:

- المجتمع المدني مفهوم وممارسة يتطور ويتغير من مكان إلى آخر ومن حقبة لأخرى أي أنه مفهوم للحظة التاريخية⁽²⁾.

- المجتمع المدني أداة نظرية ومنهجية لتوصيف الواقع السوسيو سياسي واستقرائه كما أنه موضوعا يبني نظريا استنادا للمواقف الإيديولوجية والسياسية للذين يتناولونه بالدراسة والتحليل.

- مفهوم المجتمع المدني يتخذ: "الصفة الجاهزية" حينما يستعمل للتعبير عن ما هو قائم بما في ذلك المجتمعات أين استكمل بناء الدولة الحديثة ودولة القانون، وتكتنفه الرؤية المعيارية بمعنى لما يجب أن يكون عليه المجتمع المدني حينما يستعمل في المجتمعات المتخلفة أين مشروع بناء الدولة لم يستكمل بعد. لذا وجب، وضع المفهوم في السياقات التاريخية التي استحضر فيها والأخذ بالخصوصيات الاجتماعو - ثقافية والتطورات السياسية، وما ترتب عنها من تجليات بنائية واستعمالا تيه لمفهوم المجتمع المدني⁽³⁾.

. اتجاهات التعريف لمفهوم المجتمع المدني:

تتعدد التصورات الفكرية والنظرية في تعريف مفهوم المجتمع المدني وذلك تبعا لاختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية لمستعمليه، وكذا بالنظر لثراء وتعدد تجارب المجتمعات في استساغتها للعلاقات السياسية. والمتمثلة في الشكل الذي اتخذته الدولة بنائيا ووظيفيا.

من هذا المنطلق يبدو أن مفهوم المجتمع المدني لا يحدد إلا في ضوء التطور التاريخي لعلاقة المجتمع بالدولة، وإلا لأصبح مفهوم المجتمع المدني كما

عبر عنه عزمي بشارة: "للمجتمع المدني شروط تاريخية يجب أن تتوفر لكي يتحقق تفسير معين على أرض الواقع، إما ذلك و إما أن نطلق على كل مرحلة من مراحل التحول الاجتماعي والسياسي اسم المجتمع المدني"(4).

وعليه فقد جاءت الاتجاهات الأساسية في تعريف المجتمع المدني ترتبط بالصور المشكلة حول علاقة الدولة بالمجتمع، والتي عادة ما تتخذ صفتي التعارض والتوافق.

1-المجتمع المدني عند هيجل:

يرى هيجل أن المجتمع المدني يؤسس في ضوء الحاجة إلى تطوير العام من الخاص والتي لا تتم في ضوء الانتقال القسري التعاقد من الفرد إلى الدولة بل تكمن في جعل الانتقال تدريجي تتوسطه مؤسسات أطلق عليها اسم المجتمع المدني بوصفه: "رابطة للأفراد يجمعون وفق حاجاتهم ثم بواسطة نظام حقوقي كأداة للحفاظ على أمن الأفراد وعلى ممتلكاتهم كنظام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة والعامه"(5).

يتجلى في ضوء هذا التعريف أن الأفراد في المجتمع ينظمون وفق الحاجة في البداية بعيدا عن الدولة لكن عند تعقد الحياة الاجتماعية تصبح المؤسسات التي ينضوي تحتها الأفراد بمثابة وسائط بين المجتمع ككل والدولة بمعنى أن المجتمع المدني في فترة لاحقة يصبح بحاجة إلى دولة قانون تؤمن حرية المجتمع للتنظيم وذلك بفرض نظام التعددية الاجتماعية لمصفوفة الحاجات الاجتماعية تأسسها (Institutionalisé) لاحقا، بفعل تدخل الدولة كضمان لاستمرار المجتمع في ضوء علاقات منظمة بعدم ترك القضايا الأساسية تخضع للمصالح الشخصية أو الفئوية.

في ضوء ما أتاحته القراءات المختلفة للنصوص الماركسية المختلفة ترى أن مفهوم المجتمع المدني لدى ماركس يبقى صعب المنال يتخذ المعنى الاقتصادي باستعماله مقولة البنية التحتية وتارة أخرى ينظر إليه ككيان سياسي باستعماله مقولة "البناء الفوقي".

2- وقد عرف ماركس المجتمع المدني: "يمثل المجتمع المدني جماع علاقات الأفراد المادية ضمن مرحلة معينة من تطور القوى الإنتاجية... ويشكل في جميع العصور أساس الدولة وكل البقية من البنية الفوقية" (6).

يرى ماركس في المجتمع المدني فضاء للصراع الطبقي الذي لازم تطور الرأسمالية أين تتحول الدولة كأداة لتحقيق التراكم للرأسمال والثورة، وتجعل من التراتبية الاجتماعية كقيمة اجتماعية مقبولة لذا فالمجتمع المدني كمفهوم أنتجته الرأسمالية لعدم الإقرار بالصراع الطبقي داخل المجتمع.

3- أما أنطونيو غرامشي: ركز اهتمامه على البعد الثقافي الإيديولوجي في تفسير دور المجتمع حينما أحدث تمييزاً بين مفهوم السيطرة عن طريق القوة والذي تمارسه الدولة ومفهوم الهيمنة بمعنى القيم الثقافية المنتجة بوسائل التنظيمات، النقابات المدارس و الجمعيات وهي مؤسسات المجتمع المدني. وللدولة سيطرة الدولة وحلها في المجتمع يأتي الدور الريادي لفئة المثقفين باعتبارهم قادرين على ممارسة الإنتاج الثقافي وبالتالي انفرادهم في تنظيم المجتمع وتعبئته للحد من سيطرة الدولة عليه (7).

4- في حين عرف آدم فرجسون: المجتمع المدني بأنه: "مختلف الأنساق التي تتخذها الحركة الجمعياتية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي" (8).
انطلاقاً من التعريف السابق، يبرز المجمع المدني في تنامي تجمعات المواطنين في كل المجالات للحد من سيطرة الدولة على المجتمع الا ان هذا النشاط الجمعياتي يستلزم جملة من الظروف كحيازة المجتمع لحقوق مدنية، وكذا التشبع بالثقافة السياسية للتقليص من هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني، بمعنى قليل من الدولة وكثير من المجتمع وهذه خاصية تاريخية تنفرد بها المجتمعات أين جسدت الديمقراطية.

5- أما أنطوني جيدنز: في كتابه: "الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية" وفي ضوء الصراع الفكري القائم حول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتي يرى الاتجاه الأول الليبرالي أن المجتمع المدني أداة للتقليص من هيمنة الدولة على المجتمع، ولاكما يرى الاتجاه الثاني الاشتراكيون المجتمع المدني سوى التعبير عن هيمنتها.

يقترح أنطوني جيدنز فكرة ثالثة إذ يرى بأن المجتمع المدني: "هو ذلك التجديد للمجتمع المحلي وتوسيعه إلى مجال العام وذلك بضرورة استحداث آليات تخطيط تعتمد على المشاركة بين العمل التلقائي التطوعي والمؤسسات الحكومية"⁽⁸⁾.

إن تصور أنطوني جيدنز للمجتمع المدني نابع من الأزمة التي تعرفها الديمقراطية الليبرالية والتي كما عبر عنها لا يتم تجاوزها إلا في ظل ديمقراطية الديمقراطية لاسيما بعد تراجع الثقة في رجال السياسة وفي الديمقراطية ذاتها كأسلوب ونمط للحكم حيث أصبحت عاجزة أمام تراجع المكاسب الاجتماعية.

وفي هذا الصدد لا يجب البحث في ثنائية المزيد أو القليل من سلطة الدولة بل أصبح من الضروري البحث عن التكيف مع ما تمليه العولمة من تحديات أمام مختلف المجتمعات ولاسيما في المجال السياسي. اللافت للانتباه أن أنطوني جيدنز يقترح طريقا ثالثا للوصول إلى علاقات مثالية بين المجتمع و الدولة، إلا أنه في حقيقة الأمر ما هي إلا رؤية لمن سبقه من المفكرين، أين تصبح الدولة ملازمة، أين تصبح الدولة ملازمة للمجتمع المدني والمجتمع المدني ملازما للدولة، وهي رؤية مستقاة من رحم المجتمع الغربي والتي فعلا أدت إلى إحداث توازن بين مجتمع مدني صلب ودولة قانون قوية بفعل قدرتها على تنظيم المجتمع دون إخضاعه لسلطتها.

أما محمد عابد الجابري: في مقال له تحت عنوان: "المجتمع المدني تساؤلات وآفاق" عرف المجتمع المدني بأنه المنظمات المستقلة التي تقوم بخدمة...

تفوق في فعاليتها واتساعها عمل الدولة وأجهزتها. إذا أين سنضع الجمعيات الأهلية كالتقابات والجمعيات الطلابية حين تسيطر فيها بواسطة الانتخابات العناصر الإسلامية؟ وهي معارضة للدولة ومقاومة لهيمنتها على المجتمع...". (9)

يتبدى مما سبق، أن مفهوم المجتمع المدني يربك الباحث والدارس إذا ما اتجه صوب الواقع العربي عموما والجزائري خصوصا وكأن المجتمع المدني له مواصفات معينة يجب أن تتوفر لتؤكد إمكانية استحداثه من عدمها.

إلا أن هذه الأخيرة لا زالت تطرح إشكالات سواء بالنظر "لبراديجما" المعتمدة في تحديد مكونات المجتمع المدني كمفهوم حدثي له مواصفات وشروط معينة أو لوظيفته ودوره وعلاقته مع الدولة. بمعنى هنالك جملة من المواصفات والشروط يجب أن تتوفر على أرض الواقع لقيام المجتمع المدني من عدمه.

- 1- وضوح في الانفصال بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية كشرط على الأقل بنائي يتطور وظيفيا ويتفاعل تاريخيا.
- 2- التمييز بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة من المواطنين المتطوعين وبين التنظيمات ما قبل السياسة العضوية (كالقبلية والعائلية).
- 3- توفر علاقة تبادل مع الدولة في ضوء قوانين التعاقد والالتزام (ما يروج له الآن بمشروع المجتمع).
- 4- الانتقال بالفرد إلى فرد مواطن تربطه علاقة حديثة مبنية على الحقوق والواجبات.

ثالثا: من خصائص المجتمع المدني الجزائري:

لعل من مبررات الترويج للمجتمع المدني في الجزائر والجزم أحيانا بشكله وتناوله كمعطي تاريخي لازم للتاريخ الاجتماعي والسياسي الحديث وهو وجود حركة جماعية تطورت مع الحركة الوطنية إبان الاستعمار الفرنسي واستمرارها بعد الاستقلال.

هل بمجرد وجود حركة جمعياتية يمكن الجزم بتشكيل مجتمع مدني؟ إن التتبع التاريخي للمفهوم تجعل من الحركة الجمعياتية إحدى الإرهاصات الأولى المساعدة على تشكله ولكن لا تشكل آخر تجسدهاته أو تجلياته.

إن أول ظهور للحركة الجمعياتية كان مع إصدار الاستعمار لقانون 1901 المنظم لعمل الجمعيات وقد تجلّى بدءا منذ عام 1902. بظهور جمعيات اتخذت شكل نوادي انتشرت في المدن الكبرى الجزائر العاصمة وقسنطينة وعنابة وبجاية... وتطورت بشكل ملحوظ ما بين الحربين لأولى والثانية حيث عرفت الحركة الجمعياتية متخذة في ذلك صورا واشكالا تتراوح بين الاهتمام بالمجالات الدينية أو المهنية والثقافية.⁽¹⁰⁾

وظل القاسم المشترك لهذا الجمعيات هو الحفاظ على خصوصية الثقافة للمجتمع الجزائري في البداية للتعداها في التفكير للارتكاز على هذه الخصوصيات بلورة الوعي بخطورة الاستعمار، كما عبر عنها مصطفى الأشرف موضحا بأنه رغم معاناة المواطنين وفقيرهم لكنه يتمسكهم بالتقاليد الاجتماعية المغاربية قد عبروا عن تلاحمهم الاجتماعي ورفضهم لكل أشكال الاستلاب المطلقة من قبل الاستعمار بالانضمام للحركة الجمعياتية⁽¹¹⁾.

وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر يمكن الاستشهاد بدور الحركة الجمعوية في مسألتين شكلتا إسهاما كبيرا في بلورة الوعي الوطني وكذا الدعم المادي والبشري للثورة التحريرية وقد أسهمت في بعث مقومات الشخصية الجزائرية كما أسهمت في بعث الحركة الوطنية وتجذرها في المجتمع الجزائري أما بالنسبة للجمعيات المهنية. وبالرغم في بداية ظهورها لم تكن مستقلة عن الجمعيات الفرنسية كالكنفدرالية العامة للعمل (CGT) إلا أن انضمام العمال الجزائريين لها اسهم لاحقا في دعم الثورة ماديا ومكن من إمداد الدولة الوطنية بإطارات مسيرة في مجالات اقتصادية وإدارية عديدة بعد الاستقلال⁽¹²⁾.

رابعاً: المجتمع المدني بعد الاستقلال من مجتمع الدولة إلى مجتمع ضد الدولة:

تحت تسميات مختلفة ارتبطت الحركة الجمعياتية بمشروع بناء الدولة الوطنية اتخذت صفة التنظيمات الجماهيرية وحاولت الدولة جعلها مرتكزات داعمة لسياساتها ومخططاتها التنموية كما اعتبرت آليات لتنظيم مختلف القوى المجتمعية (العمال في الاتحاد للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المنظمة الوطنية للفلاحين الجزائريين).

في ضوء الشعارات والتسميات التي عرفت بها الجمعيات تبين أن "مبدأ الاتحاد" ظل كشرط سياسي لإحداث التنمية وبناء الدولة غير أن هذا الشكل التنظيمي يتنافى وأحد الخصوصيات الجوهرية للحركة الجمعياتية ألا وهي الاستقلالية عن السلطة السياسية كشرط لاحق لبلورة التنافس الاجتماعي والنقاش السياسي حول مشروع المجتمع مما جعل الحركة الجمعياتية عملياً تخضع لأجهزة الدولة. وقد تكسرت في ضوء قانون 1971 الذي منح الإدارة سلطة اعتماد الجمعيات وحلها ومراقبتها الشيء الذي أدى إلى تقلص وانكماش دورها. وبقيت هذه الأخيرة تتسجم في العمل الخيري وتأييد السلطة آنذاك في اختيارها السياسية.

ورغم معاودة النظر في عام 1987 في تنظيم الحركة الجمعياتية إلى أن مشروع القانون المقدم من قبل الحكومة لرفع الاعتماد كشرط للنشاط الجمعي لم يجسد عملياً بفعل العقلية البيروقراطية التي تمكنت من الإدارة، وكذا الخوف من أن تتحول هذه الجمعيات إلى العمل السياسي وتصبح بالتالي تقابل الدولة عوض أن تتسجم مع أهدافها.

وعليه فقط تبين مما سبق أن السلطة في الجزائر تعاملت مع الفعل الجمعي ظرفياً، وحاولت إخضاعه، وظل اهتمام ثانوي بهذه المسألة لكن بعد الأزمة المتعددة الأوجه والتي تأكدت بفعل أحداث أكتوبر 1988 التي حاولت السلطة احتواءها بسن جملة من الإجراءات جسدت في دستور 1989 أين أصبحت المادة 40 منه تمكن مختلف القوى

الاجتماعية والسياسية أن تنتظم في شكل أحزاب وجمعيات ارتفع عدد الأحزاب إلى أن بلغ 60 حزب سياسيا وازداد عدد الجمعيات بشكل مذهل إلى أن وصل إلى 20.000 جمعية، حيث أكد عبد القادر جغلول أنه: "في غضون شهرين تشكلت جمعيات فاق عددها إجمالي الجمعيات التي تشكلت على مسار 25 سنة الماضية"⁽¹³⁾.

اللافت للانتباه أن الحركة الجمعياتية في الجزائر سواء ذات الطابع السياسي والاجتماعي أو الثقافي قد عرفت انتشارا واسعا في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية اتسمت بالخصائص التالية:

- إخفاق اجتماعي للدولة تجلى في تجذر المسألة الاجتماعية بفعل تنامي الفقر والتهميش وتؤكد أيضا انتهاء إمكانية الصعود الاجتماعي والاقتصادي عن طريق المدرسة والجامعة لفئات واسعة من الشباب.
- بفعل الأزمة الاقتصادية جاء التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية كإجراء أدى إلى تفكيك المؤسسات الاقتصادية وبالتالي نجم عنه تسريح للعمال وتهديدات مست الطبقة الشغيلة إلى ظهور فاعلين جدد نقابيا أضفت الطابع المطلي البحت والتمسك بمبدأ الاستقلالية كأسلوب وشرط لتقادي ما تعرضت له الحركة الجموعية التي سيطرت عليها السلطة بعد الاستقلال كالاتحاد العام لعمال الجزائريين والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية وغيرها من التنظيمات.
- بروز حركة جمعياتية سيطر فيها الطرح الثقافي الرمزي والديني والأخلاقي أكثر من الطرح الاجتماعي الصرف، في ظل أزمة اجتماعية واقتصادية خانقة أضفت مفارقة وظيفية وذلك في تحديد الأولويات بالنسبة للحاجات الملحة للمجتمع.

إلا أنه وبالنظر لما اتسمت به السياسية الثقافية للدولة بعد الاستقلال وكذا للمكانة التي احتلها الدين في الدولة تجد هذه الجمعيات مبررات تواجدتها واستيعابها لفئات واسعة من المجتمع، ولم تعمل كحركات جمعوية تسعى لترقية العمل الجمعوي كشكل حدائي كفيل ببناء علاقات واضحة بين الدولة والمجتمع بل جاءت كردود أفعال عدائية للدولة ورمزها، لذا فالجمعيات الثقافية طرحت مسألة سياسية ارتبطت بقضية الهوية كالعروبة والإسلام والامازيغية هذه المسائل التي ظلت مؤجلة أخضعت نقاش جماهيري عوض أن يكون نقاشا نخبويا. أما الجمعيات الدينية فقد تحولت إلى فضاءات للتفكير في إعادة أخلاق (moraliser) ممارسة الدولة في معاملتها مع المجتمع مستغلة في ذلك الإخفاقات السياسية لهذه الأخيرة في توزيع الثروة، وانتشار الرشوة والفساد (14).

المجتمع في ظل ضعف إستراتيجيات الدولة ثقافيا واجتماعيا عرف اختلالات جمة جعلت من التحول مسألة عسيرة. وعليه فقد تميز المجتمع المدني ببروز وسائط لا تعبر عن حاجات طبيعية وجب ترقيتها بفعل مؤسسات المجتمع المدني في شتى المجالات بل عبرت عن مقابلتها للدولة (عدائيتها) وطرح ذاتها كبديل للنظام السياسي عموما (أحزاب سياسية، السلطة ومختلف المؤسسات الرسمية). كما أن هذه الوسائط لم تعبر عن تواجدتها بطرق سلمية بل تجلت في بروز حركات اجتماعية، اتخذت شكل الصراعات الاجتماعية ليس بين المجتمع والدولة بل بين مختلف التشكيلات الاجتماعية، وقد امتازت مؤسسات المجتمع المدني بحركية ودينامية في الجزائر اتسمت باللاملاح التالية:

أ- إلى المستوى الثقافي:

هذه الوسائط بقيت خاصية من خصائص (الحضر) اتخذت مما هو ثقافي للتعبير عن التذمر السياسي وعدائيتها للمجتمع السياسي عموما (الأحزاب والسلطة).

ولعل من بين النماذج التي تؤكد هذا الطرح هي حركة المواطنة التي تحولت إلى حركة العروش والتي أكدت تناقضات صريحة في طياتها خطابا وممارسة. فعلى المستوى البنائي عمدت في تنظيم الحركة على البنيات التقليدية للمجتمع القائم على أساس (الجماعة والقبيلة والذرة) ووظيفيا طرحت ذاتها كبديل للأحزاب والضغط على السلطة حينما عبرت عن دورها كحركة للمواطنة تتخذ من مهمة التعبئة والمشاركة السياسية كأهداف لحركتها.

هذه التناقضات أدت إلى انحصارها جغرافيا وثقافيا بالنظر للمطالب المرتبطة بالأمازيغية والتناقض الثاني هو محاولة تجاوز الأحزاب الأكثر تجذرا في المنطقة (FFS)، (RCD) وكأن الحركة لم تستطع إحداث شرط تواجهها كوسائل بين المجتمع المدني / المجتمع السياسي) بالإضافة إلى الانغلاق فيما هو ثقافي للتعبير عن ما هو وطني وسياسي ساعد السلطة في إقناع الرأي العام بالطابع الجهوي لهذه الحركة الشيء الذي لم يمكنها من الانتشار على المستوى الوطني وبالتالي تراجع دورها ومن ثم استقطابها من قبل السلطة (15).

ب- على المستوى الاجتماعي:

نتقاسمه الجمعيات على اختلاف مرجعياتها الفكرية وانتماءاتها السياسية (مجال تنشط فيه الجمعيات ذات الطابع الديني وجمعيات غير دينية) تمتاز بالطابع المحلي والوطني وتشمل مجالات عديدة، تمس الأعمال الخيرية والترفيهية والمهنية... وهي لا تعتمد على الانتماءات الكلاسيكية (كالعائلة، العرش، والإثنية...) بل تتعدى هذا المعطى الثقافي لتتفتح على كل الفئات الاجتماعية، وتلقى هذه الجمعيات الدعم الكافي من قبل السلطة في دعمها إداريا للتشكل ولتنظيم طالما أنها تعمل على ردم بعض الجوانب والاختلالات في عمل مؤسسات الدولة (كتنظيم المساعدات الاجتماعية

للمعوزين والمعاقين، المرضى...). فبوضوح مجالات تدخلها وابتعادها عن ما هو سياسي تتحول هذه الجمعيات إلى دور التكامل مع الدولة عوض التعارض معها. غير أن الجمعيات في الكثير من المسائل تجدها ترتبط بأحزاب سياسية دينية كجمعة الإصلاح والإرشاد، أما اللجان الدينية التي تسهر على تنظيمها مديريات الشؤون الدينية للمساجد فهي تخضع لمؤسسة قانونية على غرار ما تم مؤخرا من تنظيم لصندوق الزكاة.

ج- أما الجمعيات ذات البعد السياسي: فهي جمعيات نجدها في الغالب تنشط تحت المنظمات غير الحكومية المدعومة من قبل المؤسسات الدولية كمنظمة حقوق الإنسان وكذا المنظمات الدولية لترقية مكانة المرأة والطفل وهي عادة منظمة تلقى دعما من قبل المؤسسات المالية فهي تستمد مشروعيتها من ما هو دولي وليس محلي، وبالنظر لأنشطتها عادة ما تصطدم بالسلطة نظرا للتقارير المقدمة في هذا الشأن والتي عدة ما تؤكد الطابع الاستبدادي للسلطة وغياب حقوق الإنسان (كالحق في التعبير. وعدم تبني الديمقراطية كمعطى حدائي عالمي)، في حين يتم إغفال دور النقابات العمالية والمهنية عند مناقشة المجتمع المدني وكأنها لا تتدرج ضمن مكوناته وتشكيلاته وقد يعود في ذلك لكونها (النقابات) في المجتمعات الغربية تموقعها لا زال غير واضح حيث يدرجها الكثير من الباحثين ضمن مؤسسات المجتمع السياسي وذلك بالاستناد للتراث النظري الذي أكد على دورها التعبوي السياسي عند غياب دور فعال للأحزاب السياسية. وتتجلى هذه الطروحات في الفكر الماركسي بالخصوص. أما اعتبارها كمؤسسة للمجتمع المدني من قبل بعض المفكرين فيرجعون لدورها المبكر في إنتاج الأخويات المهنية و الأداء المتميز في تحويل الحقوق الاجتماعية وتطويرها لحقوق المواطنة في حين دور النقابات في الجزائر لا زال جينيا ليس لكونها لم تبرز بصفة ملحوظة إلا بعد أحداث أكتوبر 1988 بل لأنها ظلت ملحقه كمنظمة جماهيرية بالدولة المستقلة ولم تتعدا للدور النقابي

الصراف إلا بعد التعددية السياسية والنقابية حيث بدت ملامح جديدة للتشكل سمحت ببروز ملامح ندرجها فعلا ضمن المؤسسات المدنية ويمكن حصرها فيما يلي:

1- بروز عدد هائل من النقابات العمالية والمهنية تؤكد على طابعها الاستقلالي وتدافع عن فضاء أكبر للديمقراطية.

2- بروز المطالب النوعية كالتضامن العمالي والدفاع عن الحريات النقابية المطالبة بالاستقلالية كشرط للاستمرارية والنشاط المهددين بالأهداف السياسية الضيقة سواء للسلطة والقاضية في الاستمرار لإخضاعها أو الأحزاب السياسية التي تسعى إلى اختراقها، وجعلها امتدادا في سيطرتها على الطبقة الشغيلة لكي تدعمها في الاستحقاقات السياسية أو للضغط على السلطة¹⁶.

في خضم هذا التوصيف الموجز لوضع التنظيمات النقابية كأحد مكونات المجتمع المدني يتضح الدور الحاسم في عملية الإصلاحات الديموقراطية وتحديد السلطة بمعنى توسيع المشاركة السياسية لكن في حالة الانفصام الذي تعرفه النقابات ذاتها جراء عدم حيازة ثقافة ديمقراطية داخلية وضعف بيروقراطيتها بفعل عدم اهتمام الفئات المثقفة بها كتجلي ضروري للتحول الديمقراطي في المجتمع، واعتبارها فقط أداة ظرفية لتحقيق مطالب اقتصادية بحتة جعلها تعاني عجز تنظيري أرهنها عمليا وجعل من حركتها في الغالب حركات ارتجالية خاصة في ظل واقع معقد يحتم استقراؤه تجديدا فكريا في البحث عن تنظيم التحالفات بين مختلف الشرائح الاجتماعية (الشباب البطال، الإطارات، المترددين داخل المؤسسات...) ومع بقية النقابات في القطاعات الأخرى وكذا بالابتعاد عن العمل الكلاسيكي أين تتخذ من التجربة اليومية كقاعدة لعملها. لذا يجب التفكير والاعتناء بالتنظيم والهيكل كأساس يمكنها من تطوير القدرة التفاوضية وإخضاع أنشطتها للقوانين المنظمة لعلاقات العمل حتى لا تصطدم

بالسلطة أو تفقد ثقة الفئات الاجتماعية التي قد تضرر بفعل الحركات الاحتجاجية المتوحشة (sauvage) التي تطول في الغالب الأحيان.

في ضوء ما سبق وعلى اختلاف الأنشطة التي تشتغل بها منظمات المجتمع المدني يتبدى أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني والمجسدة في التنظيمات التي تحتاجها كآليات تستعملها لجر المجتمع ككل على استيعاب سياستها وقد تمكنت في ذلك إسنادا إلى جملة من الشروط الموضوعية تاريخيا، سيما بعد الحصول على الاستقلال مرتكزة في ذلك ليس على رأس المال السياسي بل على رأس المال التاريخي والمتمثل في الشرعية الثورية.

أما بعد الثمانينيات وفي ظل الإخفاقات التي طالت كل الجوانب الاجتماعية والتي أدت إلى انفجار اجتماعي عبرت عنه فئات المجتمع لرفضها وعدائها للدولة ورموزها وعدم تمكن الطبقة السياسية من احتواء الاحتقانات برزت عدائية المجتمع المدني للدولة ورموزها، بل طالت عدائته للسياسية ككل ولعل هذا ما يفسر كثافة الحركة الجمعياتية التي تزامنت مع مقتضيات دولية أيضا تأكدت في رغبة الدول المانحة للقروض والمساعدات تحت إشراف المؤسسات الدولية المالية دعم المنظمات الغير حكومية كفضاءات عمومية لتفعيل المشاركة السياسية للمجتمع والتي لا تهدف إلى ديمقراطية هذه المجتمعات بقدر ما كانت تستعملها كوسيلة ضغط في وجه الأنظمة الشمولية وكضمان لقروضها واستثمارها، وفي ذات الوقت لجعل هذه المنظمات تقف في وجه المدى الإسلامي الذي طال الكثير من المجتمعات العربية ومن بينها الجزائر.

في ضوء المعطيات السابقة يتبدى أن الحركة الجمعياتية شكلت فعلا نواة للمجتمع المدني لكن بالنظر للممارسة على أرض الواقع وما تطلعننا به الشواهد والمبررات الإمبريقية، تبقى المسافات الفاصلة بين هذه الإرهاصات الأولى لميلاد

المجتمع المدني وتشكله نهائيا على غرار ما تعرفه المجتمعات المتقدمة لا زالت بعيدة المنال وذلك لجملة من المعوقات يمكن حصرها في القضايا التالية:

الدولة الشمولية معوق أمام تشكل المجتمع المدني:

إن إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني أو في ما يعرف بمعادلة - الفرد - المجتمع - الدولة - التي عرفت حركة تاريخية دائبة في ظل نزاعات من الهدم وإعادة البناء تمكنت في النهاية من تحديد هذه العلاقة والتي تأكدت في مقولات ودلالات عملية تؤكد وضوحها (كالكثير من المجتمع وقليل من الدولة) أو تلك الثنائية التلازمية الجازمة على (أن بناء الدولة وقوتها لن تتجسد إلا بفعل وجود مجتمع مدني قوي وأنه في المقابل لا يمكن تشكيل مجتمع مدني دون دولة قوية).⁽¹⁷⁾

إن قوة الدولة لا تعني دورها القمعي والتقيدي لنشاط المجتمع بل هي تلك الأطر التنظيمية بفعل الخضوع لدولة القانون والالتزام والتعاقد، وتحرير الفرد وتوفير المقومات للديمقراطية السامحة بالمشاركة ضمن منظومة الحاجات.

إن حيازة هذه الشروط مكنت المجتمعات الغربية من بناء مجتمع مدني. أما في المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري بوجه التحديد وبفعل شمولية الدولة وسيطرتها أصبح المجتمع المدني محل إنقائية، فكل القوى التي لا ترتبط مباشرة بالدولة تعرض للتقييد والتآكل ليعاد تشكيلها حسب حاجات السلطة. إن تجزئة المجتمع بين أعداء وأصدقاء للسلطة خطابا وممارسة امتد منذ الاستقلال حتى أنه في لحظات معينة اتسم بالعنف وعوض البحث عن توفير أجواء سياسية للإلتزام والتعاقد أدى إلى اختزال المجتمع في كل أشكاله التمثيلية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى وظيفة الولاء بمعنى المجتمع أصبح "مجتمع دولة". كرفض التنظيمات النقابية وأحزاب المعارضة ومراقبة الصحافة والتقييد المدني الحريات والاحتفاظ بحق استعمالها حينما تتأكد ولائيتها.

هذه الوضعيات أدت إلى انقسامية داخل المجتمع وأصبحت مختلف القوى تتعارض وتتصارع عوض أنها تتنافس سياسيا وغاب التسامح والقبول المتبادل ضمن المجتمع وأطر مؤسسات الدولة التي لا تتوارى في استغلال هذا الصراع للاحتفاظ بسلطتها وإعادة تشكيلها (18).

طبيعة الاقتصاد كشرط محدد لتشكل المجتمع الجزائري:

نظرا لتطور الحاجات وتعقدها وتطور التبادل في مجال العمل وما ينجر عنها من اللامساواة والإفقار يتطلع حينها المجتمع للحد منها لينتظم في مؤسسات مهنية أو اجتماعية تضامنية، والسعي لدمج الفرد في المجال الاقتصادي في عملية التبادل والتي تتحدد علاقتها وفق الحاجة إلى قوانين تنظم علاقة العمل والملكية. ¹⁹ وبالتالي ينتقل المجتمع المدني في تنظيم حاجاته إلى حكم قانوني تسهر عليه الدولة ليس كموزع بل كمنظم للعلاقات الاقتصادية والحاجات الاجتماعية. ومن ثم يبرز تحرير الاقتصاد وما يفرزه من تناقضات اجتماعية كمحرك لبلورة نظام اجتماعي تحكمه علاقات تبادلية تقوم على التنافس خارج الدولة وتوزيعها للثروة وعليه فإن استمرار منطق اقتصاد الريع كخاصية للمجتمع الجزائري لن تسمح ب بروز قوى مدنية مستقلة تساعد على تشكل مجتمع مدني. فطبيعة الاقتصاد ستبقى على المناورات السياسية في علاقة الدولة بالمجتمع ويبقى دورها عوض تقديم خدمات للمجتمع كتطوير مؤسسات الحماية الاجتماعية و آليات التضامن الوطني يترسخ بدلها منطق المساعدة كقيمة لا تؤدي إلى تكوين مواطن مطلبي ضمن علاقتي (الواجبات والحقوق)، بل يتحول بدوره إلى فرد يبحث عن التمتع ضمن شبكات الاستفادة من الريع و بالتالي يتكرس الطابع الشمولي للدولة بفعل علاقات الزبونية الاجتماعية والسياسية التي تقيمها مع بعض التنظيمات الجمعياتية.

المسألة الثقافية والمجتمع المدني:

في هذا الشأن ترى الكثير من الدراسات حول المجتمع المدني في البلدان العربية والجزائر بالنظر لما تعرفه مسألة التحول الديمقراطي مؤخرا أن هذه المجتمعات تفتقر لمقومات ثقافية تحول دون استتبات المجتمع المدني وذلك انطلاقا من غياب جملة من المشروطيات وجب توفرها.

ولعل من بين أهم المقومات الغائبة هو فقدان ثقافة ديمقراطية تتعاطى مع التنوع الثقافي والتعايش بين البني التقليدية والحداثيّة في المجتمع الجزائري. هذه الأحكام قد تؤكد الأزمة التي تتخرب المجتمعات التي حاولت الانفتاح وتسعى للتحول الديمقراطي غير أنه لا يمكن التفسير بالجزم أو الدحض لهذه الرؤية إلا في ضوء البحث عن الديمقراطية في علاقتها بالدولة وفي علاقة الدولة بالمسألة الثقافية عموما، وعلاقتها بالمحكومين على اختلاف مرجعياتهم الثقافية الدينية والاثنية والسياسية.. والتي أدت إلى صراعات عنيفة دون إيجاد أرضية وفاق تؤكد التنوع والاختلاف وتدحض التهميش والإقصاء لم تسمح ببلورة عقد اجتماعي ثقافي تكون دعائمه القبول والرغبة في العيش معا.

هذه الرؤية المثلثة (idéalisé) ولكن الممكنة تأخرت في التجسيد بفعل

جملة من المعوقات يمكن حصرها في المسائل التالية:

- إن الأزمة الاقتصادية وقتل المشروع التنموي بفعل محدودية الإيديولوجية الثورية (الشرعية التاريخية) أدت إلى استعمال الدين كسلاح إيديولوجي في يد فئات شابة فقدت نفعها في النخب وممارساتها وفي الدولة ورموزها، الشيء الذي أدّى إلى انشطارية داخل المجتمع. وهي تجلي طبيعي لفشل الدولة.
- إن الكيفية التي تم بها التعريب و التي تمت وفق منظور سياسي فوقى أدى إلى انعزال الثقافة الجزائرية أمام الثقافات العالمية وتحول إلى خطاب مقصى ومهمش.

- بروز قوى تمزج بين مطلب اللائكية وتبني الحداثة الأوربية (المجسدة عموما في الحركة البربرية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) قابلتها حركات الإسلام السياسي الشيء الذي أدى إلى توترات لا زالت ترهن الديمقراطية الكفيلة بتشكيل وبناء دولة عصرية قوامها التعددية في ظل مجتمع مدني لا كمقولة أو مفهوم مستورد بل كممارسة بشرية مرتبطة بواقع المجتمع الجزائري.

إن عدم وجود سعي للدولة في تحديث المجتمع والإخفاقات المتتالية لها على جميع الأصعدة أفرز جملة من التناقضات أدت إلى مقاومة وحتى استماتة المجتمع لكل محاولات التحديث والتي تتأكد بفعل عودة المؤسسات التقليدية (كالعروش والجمعيات الأهلية التقليدية كالجماعة والقبيلة وبعض مظاهر التخلف السياسي الأخرى كالجھوية والزبونية السياسية والاجتماعية والقرابة...).

خاتمة:

الحركة الجمعياتية لا تشكل في ضوء نشاطاتها الحالية التي تمتاز بالموسمية والظرفية مجتمعا مدنيا نشطا وذلك لأن المنضوين تحت هذا النشاط ولا سيما النخب عند دخولهم معترك الفعل الجمعي نجدهم مشرذمين بين العمل السياسي وطبيعة النشاط الجمعي مما يعرض في النهاية الجمعيات إما لانحصارات جغرافية، أو بقائها كجمعيات نخبوية تتحول عن أهدافها لتصبح أدوات في يد قيادتها قصد المساومة بواسطتها للتموقع السياسي أو التقرب من السلطة السياسية، وعليه فالمجتمع المدني لن يتشكل إلا في ضوء الاستقلالية الكفيلة بحماية المجتمع المدني من الارتواء في أحضان السلطة.

الهوامش:

¹⁻ Myriam cause. Le charme discret de la société civile; ressorts politique de la formation d'un groupe dans le Maroc "ajustée" in revue internationale de politique comparée; vol, 9 n 2, 2002. p; 301.

*- اتجاه يؤكد أن علم الاجتماع كفيل على تفسير شتى الوقائع الاجتماعية على ضوء قوانين اجتماعية دون الاستعانة بغيره من العلوم الأخرى.

Michel camus, sociétés civiles "réels et téléologie de la démocratisation" in revue internationale de politique comparée, vol 9, n2 2002. p: 217.

³⁻ عزمي بشارة. المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان. 1988. ص 32.

⁴⁻ المرجع نفسه. ص: 131.

⁵⁻ عبد القادر الزغل. مفهوم المجتمع المدني (النشأة - التطور - التجليات) دار الأهالي. دمشق سوريا. 1988. ص 84.

⁶⁻ عبد القادر الزغل. مفهوم المجتمع الكدني والتحول نحو التعددية الحزبية، في غرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية. دار كنعان دمشق الكعبة الأولى 1991. ص 151.

⁷⁻ المرجع نفسه. ص 148.

⁸⁻ انتوني جيننز. الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية. ترجمة أحمد زايد وآخرون. المركز العربي المصري. القاهرة. 1991. ص 105.

⁹⁻ محمد عابد الجايري، المجتمع المدني تساؤلان وآفاق في وعي المجتمع بذاته، (عن المجتمع المدني في المغرب العربي) إشراف عبد الله حمودي. دار توبقال. المغرب. ص 42.

¹⁰⁻ Ramdhane Babadji. Le phénomène associatif en Algérie genèse et perspective in annuaire de l'Afrique du nord. Tome 118. CNRS Paris. 1999. p: 221.

¹¹⁻ Mostapha lachref; l'Algérie nation et société, maspero. Paris. 1976. pp: 90. 92.

¹²⁻ جاك شوكرتون. التحولات النقابية في الجزائر. خلال الجبهة الشعبية (1936-1939) في دراسات عن الطبقة العامة في البلدان العربية. المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العملة الجزائر. دار النشر والتوزيع مارس 1982. ص: 355.

¹³⁻ Abdelkader djeloul. Les risques de la société a deux vitesses fin du populisme en Algérie. Le monde diplomatique janvier 1989.

¹⁴⁻ المنصف وناس. الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر - محاولة في قراءة انتفاضة أكتوبر 1988 - المستقبل العربي. عدد 143. ماي 1994. ص 108.

¹⁵⁻ Karima direche slimani. Le mouvement des AArch en Algérie: pour une alternative démocratique autonome. revue des mondes musulmans et de la méditerranée. 105/106. edisud paris janvier 2005 pp: 183-186.

¹⁶⁻ عبد الناصر جابي، الجزائر تتحرك دراسة سوسيو سياسية للاضطرابات العمالية في الجزائر. دار الحكمة في الجزائر 1994. ص 293.

¹⁷⁻ olivier roy. La société civile en débat in revue internationale de politique comparée; vol, 9 n 2, 2002. p: 180.

¹⁸⁻ عمار بلحسن. المشروعات والتوترات الثقافية، الدولة، المجتمع والثقافي في الجزائر. في غرامشي وقضايا المجتمع المدني. مركز البحوث العربية. دار كنعان دمشق الكعبة الأولى 1991. ص: 376.

¹⁹⁻ عزمي بشارة، المرجع السابق. ص 291.